ان يقول هذه امرة وهذه امرة انتهى وفيه نظر والاوجه الاول انتهى كلام شرح العباب وظاهره ندب ربع اغفرلي
ربع مرات الان يقال مراده انه يقول رب اغفر لي ثلاثا الموجود في حديث ثم يقول واجبرني الخ الموجود في حديث
اخر فيكون الجمع من هذه الحيثية فقط ويكون مراد الاذرعي بما استحسنه انه يقول مرة رب اغفر لي ثلاثا
بدون واجبرني الخ ومرة يقول رب اغفر لي مرة مع واجبرني الخ فتامله قوله زاده الغزالي اي في الباب الثاني
في كيفية الاعمال الظاهرة من الصلاة وزاد المتولي رب هب لي قلبا نقيا من الشرك بريا من النفاق لا
كافرا ولا شقيا وفي الاحياء في مبحث الصلاة ثم ارفع راسك قائلا رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم وما ارددت من
الدعاء قوله كما بينته في غير هذا المحل يعني في شرحي العباب والارشاد وعبارة الثاني منهما وفي التتمة
ذكره تعلو بطنها على المجلوس بين السجدتين وظاهر انه لا يبطل مطلقا وفيه نظر اذ ضرر يحرم قولهم بسيرة السجود
تطويلها على الجلوس بين السجدتين سهوا ان عمدها مبطل فليحمل كلامهم المتقدم على تطويلها على اقل الجلوس
وما هو صريح في ذلك ما فيه في صلاة الخوف فيما لو صلى بهم ثنائية وفرقهم فرقتين وصلى بالاولى ركعة
وفارقته عقب رفعه في السجود من السجود ثم انتظر الاخرى حتى لسا فقال قال الاصحاب ان جهل ان ذلك
لا يجوز لم تبطل والا بطلت انتهت عبارة الامداد بحروفها وسبقه الى اعتماده صاحب العباب وغيره وقال شيخ
الاسلام في شرح الروض ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدتين ذكره في التتمة انتهى واخذ بمقتضى
هذا الشهاب الرملي فافتى بعدم البطلان بتطويلها وتبعه الخطيب في شرحي التنبيه والمنهاج الا
والقليوبي وغيرهم وقد تحرم الخ عبر في الامداد بقوله حرم كما بحثه الاذرعي وفي فتح الجواد على ما بحثه
الاذرعي وفي شرح العباب للشارح عقب بحث الاذرعي ما نصه وفيه نظر بل الاوجه عدم المنع مطلقا وانه
في التطلق لها ما يجيء في التخلي لافتتاح او تعوذ اولا لتمام التشهد الاول انتهى كلام شرح العباب بحروفه قوله
وليست من الاولى الخ وقيل من الاولى قال في شرح الروض وفائدة الخلاف تظهر في التعليق
على ركعة انتهى اي فاذا علق طلاق زوجته مثلا على صلاة ركعة فعلى القول بانها فاصلة بين الركعتين الذي
طول المعتمد وكذا على القول بانها من الركعة الثانية تطلق عليهما برفع الرأس من السجدة الثانية وعلى القول
بانها من الاولى تطلق بعد جلوس الاستراحة لان الركعة تتم قبلها وقال الاشموني في بسط الانوار فائدة
الخلاف تظهر في مسبوق كبر وامام فيها فعل الاول يجلس معه فيها كالتشهد وعلى الثاني ينتظره في القيام
انتهى وفي شرح الزبد للشهاب الرملي فيجلس معه على الاولين اي وهما اذا جعلنا هاتا فاصلة او من الاولى كما
انتظاره الى القيام على الاخر قال الاسنوي وفيه نظر انتهى وفي الامداد عقبه قاله البارزي ونظر فيه بانها تكون
نجيبة زان يقال ينتظره وان كانت مستقلة ولهذا لا تجب موافقته فيها انتهى وقال السيوطي في مختصر
الروضة قلت فائدته كلام الامام المجموع ليس في محله بل كلام الاصحاب صريح في خلافه ومن صرح بعدم الوجوب الشيخ
ابو اسحاق وحنبر ابو داود الديلمي يسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع احدهم وجهه فليضع يديه واذا رفع
فليرفعهما كما يرفع وجهه من موضعهما في حال السجود على ما هو السنة وهو ان يكونا بازاء منكبيه اذ يتعين
على هذه الهيئة مع استواء جلوسه انتهت بحروفها وقول الايعاب وقول بعضهم يريد به البرمكي ومن تبعه
وقال السيد السمهودي لم ترهذا المقتضى في شرح المهذب وقوله وحنبر ابو داود الخ يشير الى الرد على ابن العماد
القايل بالوجوب استنادا على الحديث المذكور والله اعلم بالصواب قوله رب اغفر لي قال الشارح في شرح العباب
قال ابن بكر وغيره يقول رب اغفر لي ثلاثا لحديث فيه واشار في الاذكار الى انه يجمع بينهما قال الاذرعي وهو محمل

ما يكون سببا لاعدامه واضعفه الى انتهى قوله حتى اي مقابل قوله وهو اي المتكئ قوله وضم اصابع اي بعضها
فلا يقدح بها للاتباع رواه ابن حبان وقوله واستقبالها رواه البيهقي وقوله ونشرها اي فلا يضمها للاتباع رواه
كذا رايته في الامداد والذي ذكره شيخ الاسلام وغيره رواه في الضم والتفريق البخاري وعلى كل فقول الشارح للاتباع
للثلاثة قوله والمراد بها الخ ظاهر تاخيره هذا عن قوله حيث لا خف يقتضي ندب الابراز مطلقا ولو مع وجود الخف
وكلام الشارح في غير هذا الكتاب يقتضي انه انما يسن الابراز حيث لا خف قال في التحفة وبيرز ظهر من ذيله
حيث لا خف انتهى ومثلها عبارة شرحي الارشاد له وعبارة العباب وشرحه له وان خرجهما من ذيله وان
قياسا على اليدين حيث لا خف فيهما فلا يسن نزعهما منه لاجراء ذلك بخلاف النعل وينظر هل ان الخف الذي لا يجوز
المسح عليه كالمتعرم رايت في كلام الرافعي وغيره ما يصرح بان ذلك منتف وما يقتضي ذلك من العبارات عبارة
شيخ الاسلام مر كرملي في شرح المنهج وابن المقري في روضه وعبارته ويخرجهما عن ذيله مكشوفتين حيث
انتهى ولو قول العباب السابق فيها لا يمكن حمل قولهم حيث لا خف على انه قيد لقولهم مكشوفتين فقط او حيث
الكمامان فيعود قوله فيها اي في القدمين وقول العباب السابق حيث لا خف فيهما عايد الى القدمين فلا خلاف
المحال المذكور فتامله ثم رايت في حواشي شرح المنهج للشوبري ما يصرح بالحمل المذكور الذي ابديته قبلا وفي على
وعبارته ولو حيث لا خف متعلق بقوله مكشوفتين لا به وبقوله ويبرزهما الخ لان الابراز مطلوب مطلقا
في كشفهما فتنبه له كذا اقرره شيخنا الزيادي انتهت بحروفها وبذا على هذا كلام غير واحد قال التوربشتي
في الروضة وان يبرز قدميه من ذيله في السجود ويكشفهما اذا لم يكن عليهما خف انتهى وعبارة مختصر ابن
للحافظ السيوطي ويبرز قدميه عن ذيله وينصبهما ويوجه اصابعها للقبلة متجاملا ويكشفهما الا في الشتاء
ومن خطه نقلتها قوله فصل في سنن الجلوس بين السجدتين الاولى اي قريبا قوله انه اي المصلي لو جلس بين السجدتين
ثم سجد اي السجدة الثانية ولم يرفع الخ وعبارة التحفة واضعا يديه على فخذيه ند بافلا يضر اذا مد وضعهما
على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا اختلافا لمن وهم فيه انتهت وعبر بمثلها الزيادي في حواشي شرح المنهج
ثم هذا الذي ذكره الشارح انه علم مما قرر به كلامه هو قوله وكون موضعهما الخ فقهم من هذا انه اذا ذكر
موضعهما غير ما ذكره كان خلاف السنة مع صحة الصلاة ومن ذكر في الارض فيعلم من ذلك صحتهما مع
موضوعة على الاول ولا يخلو عن تامل لان المنازع ان يقول قوله وكون موضعهما الخ هو تعيين للموضع الذي
وضع اليد عليه من الفخذين يعني يحصل بموضع اليد عليه كما ال الفضيلة فالمصنف نفى السنية عن غير موضع قرر
قريبا من الركبتين والشارح افاد بما قرر به تبعا للارشاد ان وضع اليدين على اي جزء من الفخذين من ستة
وكون موضعهما قريبا من ركبتيه سنة اخرى مستقلة هذا ما افهمه كلامه واما عدم رفع اليدين الذي
ذكره فلا تعرض له في كلامه فتامله وقد يقال يفهم ذلك من الخ كلام المصنف السابق في الاركان الا
صرح باشتراط وضع جزء من بطون كفيه ثم ذكر المجلوس بين السجدتين وشروطه ولم يتعرض لرفع اليدين
فيؤخذ من ذلك عدم اشتراط رفعهما لان الجلوس لا يتوقف على رفعهما فاذا سجد الثانية صدق عليه ان يديه
موضوعة لكن للمنازع ان يقول قد اشترط المصنف لصحة السجود وضع اليد فظاهر العباب يفيد انه لا بد من القدر
فلا يكتفي بالموضوع بلا وضع عند السجود فتامله واولى من ذلك ان يكون مراده بما قرر به كلامه قوله فيه على
فخذيه فيفهم منه انه اذا لم يضع يديه على فخذيه صحت صلاته وان كان خلاف السنة ودخل في وضع اليدين على
الفخذين تركهما موضوعتين على الارض فتامله قوله خلافا لمن زعم الخ عبارة شرح العباب للشارح ولو وضعهما
على الارض حوله فكما رسالهما قاعما فان امن العبث بهما لم يكره والا كره نظير ما مر وقول بعضهم يجب رفعهما
ثانيا كما اقتضاه كلام المجموع ليس في محله بل كلام الاصحاب صريح في خلافه ومن صرح بعدم الوجوب الشيخ
ابو اسحاق وحنبر ابو داود الديلمي يسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع احدهم وجهه فليضع يديه واذا رفع
فليرفعهما كما يرفع وجهه من موضعهما في حال السجود على ما هو السنة وهو ان يكونا بازاء منكبيه اذ يتعين
على هذه الهيئة مع استواء جلوسه انتهت بحروفها وقول الايعاب وقول بعضهم يريد به البرمكي ومن تبعه
وقال السيد السمهودي لم ترهذا المقتضى في شرح المهذب وقوله وحنبر ابو داود الخ يشير الى الرد على ابن العماد
القايل بالوجوب استنادا على الحديث المذكور والله اعلم بالصواب قوله رب اغفر لي قال الشارح في شرح العباب
قال ابن بكر وغيره يقول رب اغفر لي ثلاثا لحديث فيه واشار في الاذكار الى انه يجمع بينهما قال الاذرعي وهو محمل

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)